مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة أهم الأحداث
السياسية في العالم الإسلامي وتحليلها

حلفاء ضعفاء:
التعاون الإيراني الروسي الهش في سوريا

مقدمة

طهران وموسكو: التقاء المصالح في سوريا وعدم تضاربها

مؤيدو التحالف مع روسيا ومنتقدوه في النخبة السياسية الإيرانية

السيناريو الحالي: روسيا وإيران وقرار الأمم المتحدة

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٦/٢٨٦٧
ردمد: ٦٩٦٤-١٦٥٨

هـذا الإصـدار من (مسـارات) هو الإصـدار الأخير من نشـرات مبادرة مركـز الملك فيصل للبحـوث والدراسات الإسلاميـة الجديدة (مشـروع إستراتيجية الشرق الأوسـط). والهدف من هـذا المشروع هو إجراء البحوث والتحليلات المتعمّقة التي تقع ضمن نطاق الإستراتيجية الإقليمية الكـبرى للأمن والدفاع. وتركّز هـذه الدراسة -في ضوء الأحداث الأخـيرة في الجمهورية العربية السوريـة- في تقصّي أسباب الاضطرابـات المستمرة، ودراسة التداعيـات الإقليمية الناتجة منها الواضحـة للعيان في مختلف أنحاء بلاد الشام، وتحليـل أهداف السياسة العامة للدولة، والجهات الحكومية الفرعية، والأطراف الدولية الفاعلة.

تهـدف هـذه الورقـة إلى مناقشة طبيعـة الارتباط غـير المتماثل للعلاقـات بين روسيا وإيـران؛ إذ وجـدت كلتا الدولتين نفسها على الخطّ ذاته فيمـا يتعلّق بمجموعة متعددة من النزاعات توافقت فيها مصالحهما الوطنية، ومن هذه النزاعات الحرب الأهلية الحالية في سوريـا. وتناقش الورقة الأوجـه التي يقوم عليها هذا التحالف في المسألة السورية، واندماج هـذا التحالف من خلال تضافـر الجهود العسكرية بين البلدين، والنقد الذي تبديه النخبة السياسية في إيران بشأن التحالف مع روسيا.

مقدمة

زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طهران في ثاني زيارة رسمية له لإيران يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر عام ٢٠١٥م، وكان قد سبق له زيارتها عام ٢٠٠٧م في وقتٍ كانت تعاني فيه إيران عزلةً دوليةً شديدةً من جرّاء الأفعال الرعناء لرئيسها السابق محمود أحمدي نجاد، وتزامنت تلك الزيارة مع انعقاد الجولة الأولى من المحادثات الخاصة بمناقشة قرارات مجلس الأمن الدولي حول برنامجها النووي الذي لم تستخدم فيه روسيا حقّ الفيتو.

لكن أجواء اللقاء الثاني اختلفت بعد ما يقارب عقداً من الزمن؛ إذ أصبحت إيران تنعم بدفء مفاجئ وذوبان للجليد نتيجة الاتفاق النووي المُبرم في يوليو عام ٢٠١٥م، وموقف رئيسها الحالي حسن روحاني الأكثر توازناً على المسرح الدولي من دون شكٍّ؛ فقد زار بوتين -بوصفه إحدى الشخصيات الرفيعة المستوى- العاصمة الإيرانية ضمن شخصيات عديدة تقاطرت على إيران في زيارات مكوكية خاطفة كان على كبار المسؤولين الإيرانيين استقبالهم وتوديعهم في عام ٢٠١٥م بعدما كانت إيران دولةً مارقةً في عام ٢٠٠٧م.

اتّجه بوتين -في خروجٍ عن أيّ بروتوكول معمول به- من المطار مباشرةً إلى مقرّ القائد الأعلى آية الله علي خامنئي، مؤكّداً بشكل ضمنيّ أن الجوانب الأخرى من الزيارة؛ كحضور قمة البلدان المصدّرة للغاز، ومقابلة نظيره حسن روحاني، تأتي في المرتبة الثانية بعد لقائه خامنئي. وتشاور بوتين مع أبرز شخصية في النظام الإيراني بشكل ودّي من دون الحاجة إلى ترجمة مدةً تزيد على الساعتين، وهو امتياز نادراً ما يناله رئيس أجنبي زائر غير مسلم. قدّم بوتين إلى خامنئي نسخةً أثريةً من القرآن الكريم، وهي المرة الأولى التي يُسمح فيها لشخصيةٍ أجنبيةٍ رفيعة المستوى بتقديم هدية إلى خامنئي في قاعة استقبال غير مزخرفة تُستخدم عادةً لهذه المناسبات. ووجّه خامنئي لبوتين جزيل الثناء في نهاية المقابلة، مشيراً إلى موقف روسيا الصائب من سوريا الذي لا تشوبه شائبة، واستمر في صبّ جام غضبه على الموقف الأمريكي. وشدّد الرئيس الروسي على أن إيران وروسيا (حليفتان) تقومان بحلّ الخلافات عن طريق التحاور، بدلاً من أن «تطعن إحداهما الأخرى في الظهر». وقد كرّر بوتين هذه العبارة ذاتها في أقلّ من أربعة وعشرين ساعة عندما علّق على إسقاط تركيا طائرةً عسكريةً روسيةً على الحدود بين تركيا وسوريا.

عند النظر إلى قِدَم العلاقات بين روسيا وإيران نرى أن الحميمية الواضحة في اللقاء بين زعيمي البلدين هي استثناء للقاعدة؛ لأن نظرة الإيرانيين إلى الدولة الروسية طالما كانت نظرةً فاترةً؛ فهم يحمّلون حكومات موسكو وسانت بطرسبرج المسؤولية عن سلسلة من الإذلال والطموح الإمبريالي الممتدة من اتفاقية تركمان جاي إلى معاهدة غلستان في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، التي أسفرت عن تخلّي إيران عن المناطق التابعة لها في القوقاز، وبداية التجاوزات الاقتصادية الغربية في البلاد، وصولاً إلى محاولة سيطرة الاتحاد السوفييتي على شمال إيران بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٦م، ودعمه الأحزاب المثيرة للجدل، خصوصاً حزب توده، إلى عام ١٩٨٣م عندما حُكم صورياً على اثني عشر دبلوماسياً سوفييتياً بالطرد من إيران على إثر قمع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حزب توده.

شهدت نهاية الاتحاد السوفييتي حالةً من ذوبان الجليد، ومرحلةً جديدةً في العلاقات بين البلدين، اللذين لم يعودا يشتركان في حدود برية وبحرية طويلة على جانبي القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى، وهو الأمر الذي جعل إيران نقطةً محوريةً في الحرب الباردة. وأصبح البلدان -بدلاً من ذلك- في الجانب ذاته بشأن مجموعة متنوّعة من الصراعات التي التقت فيها مصالحهما الوطنية؛ فقد أيّدت طهران وموسكو أرمينيا في صراعها ضد أذربيجان عامي ١٩٩١ و١٩٩٢م، مع أن أذربيجان هي البلد الثالث بعد إيران والعراق من حيث الأغلبية الشيعية. وكانت الأسباب الرئيسة لهذا التحالف الوهمي هي الكراهية الشخصية التي يكنّها حاكم باكو لنظيريه في طهران وموسكو، إضافةً إلى حاجة إيران وروسيا إلى مواجهة خصوم مشتركين حينها، وهو ما تمثّل في محاولات تركيا توسيع نفوذها في مناطق آسيا الوسطى الناطقة بالتركية. وتكرّر هذا الموضوع في التفاهم الإستراتيجي بين إيران وروسيا مع إفساح بوريس يلتسين المجال لفلاديمير بوتين، الذي ابتعد تدريجياً من عدو إيران الرئيس: الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن التفاهم التكتيكي بين إيران وروسيا سلساً على الدوام؛ فقد كان أحد أركان هذا التعاون هو مشاركة موسكو الممتدة على مدى عقود في البرنامج النووي الإيراني، التي نجمت عن ظروف عرضية؛ إذ أوضح الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني بشكل صريح في مذكّراته المطوّلة عن البرنامج النووي، التي نُشرت عام ٢٠١٢م بعنوان: (الأمن القومي والدبلوماسية النووية)، أن تكليف روسيا بالعمل في استكمال بناء مفاعل بوشهر النووي، الذي بدأته ألمانيا الغربية في بداية سبعينيات القرن الماضي، جاء نتيجة إخفاق محاولات إيران

إقناع الدول الأخرى؛ مثل: ألمانيا، وإسبانيا، والأرجنتين، باستكمال العمل في بناء مفاعل بوشهر؛ فأصبحت روسيا الملاذ الأخير بعد إقرار عدم كفاءة الملف التكنولوجي للصين.

ظلّت تحرّكات البلدين حول العراق تتّسم بالصعوبة عدة سنوات؛ بسبب تقارب العلاقات بين موسكو ونظام صدام حسين، لكن الموقف في سوريا عمل على توطيد العلاقات بين طهران وموسكو أكثر من ذي قبل؛ إذ لا يوجد أيّ تضارب في المصالح بينهما؛ فعلى الرغم من العقبات والهواجس التي سَرَت بين الطبقة السياسية في إيران بخصوص مدى التعاون مع روسيا إلا أنه لم يكن من المرجّح وقف التعاون حول سوريا، أو اتّخاذ مواقف متباينة من البلدين، بعد اتّخاذهما قراراً بأن بقاء بشار الأسد وسيادته على الفصائل المتنازعة في الحرب الأهلية السورية هو الحلّ الأنجع لضمان المحافظة على مصالحهما المتأصّلة في سوريا. وأدّى هذا التفاهم إلى وجود علاقة سياسية- عسكرية فريدة، تنطوي على تدخّل عسكري تكاملي يستعرض فيه البلدان ما يستطيع أن يؤدّيه كلّ جانب بنجاح: روسيا في الجو، وإيران على الأرض، وهو ما يُظهر لنا عدم قدرة الغرب على التحرّك وإحداث تأثير فعّال في الصراع ضد تنظيم داعش.

تشرح بقيّة هذه الورقة المنطق الذي يسود هذه العلاقة، وتحدّد مواقف الفاعلين الأساسيين على المسرح السياسي/ العسكري الإيراني تجاه زيادة التعاون مع موسكو، وتبيّن المزالق المحتملة لهذا التعاون، والعقبات التي قد تواجهه على المديين: القصير، والمتوسط. ويتمّ ذلك من خلال رصد وجهة نظر طهران، والسُّبل التي وصفت بها العلاقة مع ورسيا، ودافعت بها عنها على مستوى القيادات العليا للأجهزة العسكرية والمدنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

طهران وموسكو:
التقاء المصالح في سوريا وعدم تضاربها

حافظت إيران وروسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي على تحالف إستراتيجي مبنيّ على تقارب المصالح بدلاً من الانحياز إلى أيديولوجية ما أو سياسة شاملة، ونجح الطرفان في تجنّب التداعيات السلبية للعلاقة التاريخية بين طهران وسانت بطرسبرج/ موسكو، التي اتّسمت بالبرود في مجملها خلال القرون الماضية، ونفور كلا المجتمعين والرأي العام فيهما من الطرف الآخر، واستطاعا إيجاد قواسم مشتركة وبناء الشراكات بينهما. وتستند هذه الشراكة إلى عدة جوانب: العداء المشترك للأنشطة الغربية وحلف شمال الأطلسي في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والقلق إزاء إمكانية توسّع نفوذ تركيا في البلدان الناطقة بالتركية المنتشرة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وتقارب متردّد بينهما في العراق، وأخيراً -وليس آخراً- في سوريا؛ إذ كانت للجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد السوفييتي/ روسيا مصلحة كبيرة منذ سبعينيات القرن الماضي في ضمان استمرارية نظام الأسد.

يجب ألا نعدّ توافق المصالح والآراء بين البلدين دليلاً على وجود سياسة متطابقة ومنسّقة بدقّة تجاه الشرق الأوسط والقضايا الأساسية الأخرى؛ فموسكو -على سبيل المثال- لديها موقف مغاير تماماً لطهران عن عدوّي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة: إسرائيل، والمملكة العربية السعودية؛ فهي تفضّل الدخول في حوار دائم، وعلاقات دبلوماسية منتظمة، إن لم تكن ودّية، مع تلكما الدولتين بدلاً من محاكاة موقف إيران المُعلن الرافض والمتضارب مع موقفها. وقد قبلت إيران على مضض -كما ذكرنا آنفاً- دور موسكو الرئيس في استكمال بناء محطة بوشهر النووية وغير ذلك من جوانب برنامجها النووي، مثل تخصيب اليورانيوم، كما تراجعت روسيا عن الوفاء بأوامر المشتريات العسكرية المثيرة للجدل، مثل نظام صواريخ S-300.

تكوّنت هذه العلاقات المتينة بين إيران وروسيا بشكل أساسي خلال عهد حافظ الأسد (١٩٧٠- ٢٠٠٠م)، الذي اتّخذ من الاتحاد السوفييتي داعماً أساسياً له في إعادة تسليح جيشه، كما استفاد من ضعف العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل في دعم أوراقه الخاصة بوصفه أكثر شركاء الاتحاد السوفييتي الذين يُعتمد عليهم في الشرق الأوسط، وهو دور دعمه موقف أنور السادات الذي حاول قطع العلاقات بين القاهرة وموسكو بعد حرب يوم الغفران عند اليهود عام ١٩٧٣م. وشهد هذا الصراع أول تعاون بين إيران وروسيا بشكل غير مباشر تجاه سوريا؛ إذ سمح الشاه لطائرات الإمداد السوفييتية المتّجهة إلى سوريا باستخدام الأجواء الإيرانية، ولا تزال هذه الظروف موضع جدل مستمر حول مدى خطورة إقدام الشاه على الإذن باستخدام هذا الطريق الحيوي، أو مدى استغلال عناصر معادية لإسرائيل داخل حكومته ذلك.

وتعدّ القاعدة البحرية التي أُنشئت في طرطوس عام ١٩٧١م من أهم المكاسب الإستراتيجية للاتحاد السوفييتي في سبعينيات القرن الماضي؛ إذ وفّرت أخيراً مركزاً عسكرياً مطلوباً في البحر المتوسط، وهو هدف روسي يرجع إلى الحقبة القيصرية. ومع أن أهمية قاعدة طرطوس، والموارد المخصّصة لها، بدأا بالاضمحلال إلا أن القاعدة لا تزال توفّر لحكومة موسكو ذريعةً منطقيةً لبقاء الحكومة في دمشق قريبةً منها.

أدّى مجيء الثورة الإيرانية، وبداية الحرب الإيرانية- العراقية، والمنافسات الداخلية في حزب البعث بين الأسد وصدام حسين، وانهيار العلاقات بشكل تامّ بين فرعي الحزب، الذي نتج إلى حدٍّ ما من مغادرة ميشيل عفلق -مؤسّس الحزب- دمشق إلى بغداد، وزعمه أن الفرع العراقي من الحزب هو امتداد (حقيقي) للحركة السياسية الأصلية، إلى قناعة دمشق بانهيار الوحدة العربية، والوقوف مع إيران خلال حقبة الصراع الطويلة. ووفّرت المدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨م فرصةً للطرفين لإيجاد

شراكات أخرى، مثل التدخّل في لبنان الذي شهد حرباً أهليةً لا مفرّ منها، وتأسيس (حزب الله) بوصفه أداة تأثير مشتركة للتحكّم في المجتمع الشيعي. ومع أن هذا التدخّل كان أمراً طبيعياً لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أنه شكّل خروجاً عن المألوف لدى الأسد، الذي اعتمد على عددٍ من الفاعلين في الساحة اللبنانية، منهم المسيحيون المارونيون وحركة أمل. وشكّل استعمال إيران المستمر ورقة صادراتها النفطية لضمان ولاء الأسد ودوامه، ودعمها الثابت للنظام الطائفي الهشّ في الدوائر العليا لنظام البعث، عاملين ساهما في استمرار محور طهران- دمشق، والتصدّي لبعض الصدمات الحاسمة المحتملة؛ مثل: الانفراجة في التقارب الإسرائيلي السوري المؤقت في بدايات تسعينيات القرن الماضي، والمحاولات غير المُجدية من المملكة العربية السعودية وتركيا لاستمالة سوريا إلى محيط التأثير الخاصّ بهما، والمحادثات المتعدّدة التي أجراها آل الأسد، خصوصاً بشار، مع الإدارات الأمريكية. ويرجع السبب في إخفاق محاولات إحداث تغيير في مسار دمشق إلى شعور آل لأسد بأن المكاسب الإستراتيجية الناتجة من شراكتهم مع إيران، خصوصاً في لبنان، يصعب الحفاظ عليها مع هذه السيناريوهات الجديدة.

وشكّل اندلاع الصراع الاجتماعي الحادّ ضد نظام الأسد في أوائل عام ٢٠١١م تحدّياً كبيراً لطهران وموسكو، وقامت عدة شخصيات إيرانية بارزة، منهم القائد الأعلى علي خامنئي، بالإشادة ببعض نماذج ما كان يُسمَّى وقتها بـ(الربيع العربي)، مثل الحركة المناهضة لمبارك في القاهرة، ووصفتها بأنها بداية (صحوة إسلامية)، وكان ردّ فعل طهران غاضباً تجاه قمع الثورة المتمركزة في دوّار اللؤلؤة في البحرين، بينما تجنّبت دعم حليف سابق لها، مثل معمر القذافي، في صراعه ضد التمرّد السياسي.

البحرية الروسية في طرطوس، انظر الرابط: http://goo.gl/KGWAvx

ومع ذلك كان تحالف إيران مع سوريا البعث، وإدراكها عدم تغيّر حجم نفوذها في العالم العربي مع الثورات المتعدّدة، من العوامل التي دفعت إيران إلى اتّخاذ موقف مغاير تماماً في الحالة السورية؛ ففي نهاية عام ٢٠١١م استقرّت إيران على برنامج راسخ يدعم الأسد، تضمّن مساعدات اقتصادية وعسكرية متزايدة. ولاقى الموقف الذي اتّخذته إيران صدًى مماثلاً له في روسيا؛ فقد عبّر كبار مسؤولي إيران في الأشهر الأخيرة عن دعمهم الرئيس السوري، إذ أعلن عزيز جعفري -القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني- بقوة في أكتوبر الماضي -على سبيل المثال- أنه لا يرى بديلاً عن الأسد، وأرجع ذلك -في المقام

الأول- إلى دعم الشعب السوري له، مؤكداً عدم وجود شخصية تستطيع أن تحلّ محلّه في وضع ما بعد البعث. وصرّح علي أكبر ولايتي -أحد أبرز مساعدي القائد الأعلى خامنئي في السياسة الخارجية- في زيارةٍ له إلى دمشق على إثر زيارة الرئيس بوتين إلى طهران بأن دعم إيران الحكومة السورية «يرجع إلى شخص بشار الأسد فقط». وأعاد ولايتي تأكيد هذا المفهوم بعد أسبوع في أثناء ظهوره على برنامج تلفزيوني إيراني يُعرض في وقت الذروة، مشدّداً على احتفاظ الأسد بالسلطة، وأن السلطات الإيرانية تعدّه «خطاً أحمر». كما اعترف ولايتي بصراحةٍ بأنه لو لم توفّر إيران دعماً فورياً وكبيراً للأسد لكان مصير النظام هو (السقوط) منذ وقت طويل.

لعلّ هذه التصريحات والمبادرات كانت أيضاً بهدف استباق التردّد الروسي في دعم الأسد، وكما سَيَرِدُ بعد قليل فإن إيران تعلم وتحذر إمكانية إعادة اصطفاف روسيا والغرب تجاه سوريا، وتدرك أن هناك اختلافاً نوعياً في التواصل الدبلوماسي بينها وبين موسكو في الشأن السوري؛ فبينما وافقت إيران على حضور جولة مباحثات فيينا الحالية كان لروسيا تواصل أوسع مع الغرب أوضحه مؤتمر موسكو الذي عُقد بين جون كيري وسيرجي لافروف في أوائل شهر ديسمبر عام ٢٠١٥م.

وعلى الرغم من احتمال وقوع تصدّعات في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، التي تبدو بعيدةً في الوقت الحالي، ما زال التلاقي الإيراني الروسي حول سوريا موجّهاً منذ اندلاع الحرب الأهلية، وكان وراء هذا التلاقي سببان رئيسان: عدم وجود بديل يستطيع أن يضمن للدولتين رصيداً من النفوذ في عهد ما بعد الأسد والنظام البعثي، والتنسيق بين الجهود العسكرية للدولتين لتلافي حصول أيّ تعارض، وكلا الطرفين يتعامل مع هذه المسؤوليات من منظور واقعي؛ فبعد محاولة إقامة اتصالات مع أطراف من المعارضة السورية عام ٢٠١١م، وأوائل عام ٢٠١٢م، مثل تلك المرتبطة بالجيش السوري الحرّ، قرّرت المؤسسة الإيرانية ترسيخ دعم الأسد، والحصول على مساعدة (حزب الله) في هذه العملية. أما روسيا فيبدو أنها اتّخذت المسار ذاته على الرغم من عدم تراجعها كليةً عن إجراء اتصالات أوّلية مع المعارضة، مدركةً -ربّما- أوجه التشابه بين المعارضة السورية الحالية ونظيرتها الأفغانية في ثمانينيات القرن الماضي، التي تفكّكت بسرعة بعد تراجع الاتحاد السوفييتي، وهو ما أدّى إلى عدم القدرة على إقامة نظام دولة وظيفية في أعقاب غزو كابول عام ١٩٩٢م، وهو عامل حال بفاعلية دون جني داعميها الخارجيين الرئيسين، ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية، رأس مال سياسياً بعد عقدٍ من الدعم العسكري إلى أن تمّت الإطاحة بطالبان عام ٢٠٠١م.

وتعدّ مواطن القلق المحلية، التي نتج منها استمرار دعم نظام الأسد، عاملاً إضافياً ساهم في تلاقي وجهات النظر الإيرانية والروسية تجاه سوريا؛ فإيران مهتمّة بشكل خاصّ بمصير ضريح السيدة زينب في دمشق، وهو مقام شيعي يعظّمه الإيرانيون، ويقصده كثير من الزوّار، الذي سيواجه مصيراً مجهولاً على المدى الطويل في حال سيطرة العناصر المتطرّفة من المعارضة، سواء أكان تنظيم داعش أم جبهة النصرة. كما تعدّ إيران النظام الحالي في دمشق عنصراً أساسياً في إستراتيجيتها للتأثير في المجتمع الشيعي اللبناني وهيئاته، كحزب الله، ومساعدتها؛ إذ قد يتعرّضان للضعف والتهديد، سواء من الداخل أم الخارج، إذا تمّ إنشاء حكومة معادية في دمشق.

في المقابل، قد تخسر روسيا منشآتها العسكرية في طرطوس واللاذقية، وتأثيرها السياسي الذي استمرّ عدة عقود، والأهم من ذلك أنها ستضطرّ إلى مقاومة تحوّل سوريا إلى أرض خصبة للميليشيات، ومسلحي القوقاز، والمعاقل المضطربة التي يقطنها المسلمون، إضافةً إلى زيادة احتمال حدوث هجمات إرهابية في المناطق الحضرية بالمدن الروسية الكبيرة، مثل الهجمات التي شهدتها بشيء من الانتظام قبل عقد من الزمان، وقد يؤدي مثل هذا التطور إلى عودة الصراعات الانفصالية في الشيشان وداغستان مشوبةً بعامل جهادي محدّد. ووفق تقارير مأخوذة من الإعلام الإيراني، كان العامل الأساسي في زيادة روسيا نشاطها الجوي في سوريا هو معلومات استخباراتية شاركت بها إيران بخصوص نشاط الشيشانيين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، وازدياد عددهم إلى ما يقارب ١٦ ألف مقاتل، وهو ما أجبر موسكو على أخذ زمام الأمور لوقف تدفّق المسلحين الآتين من مناطقها المسلمة إلى سوريا.

وأدّى التلاقي بين أهداف إيران وموسكو ونواياهما إلى توحيد التآزر العسكري بين الطرفين، وتمتّع أنشطتهما في سوريا بتكاملية

تامة؛ فبينما تستفيد روسيا من تقنياتها المتقدمة في الجو تنشر إيران موارد ضخمة على الأرض تتكوّن من مجموعة ضباط وجنود من الحرس الثوري، ومقاتلين من حزب الله اللبناني والعراقي، إضافةً إلى الأعداد المتزايدة الآتية مؤخراً من الأفغان الشيعة الذين جنّدهم لواء الفاطميين، وهي وحدة تابعة لمجتمع الهزارة الشيعي في أفغانستان أسّسها الممثّلون المحلّيون لقاسم سليماني قائد فيلق القدس. وأدّت المخاوف تجاه الدفاع عن ضريح السيدة زينب، والتهديد الوجودي الذي يمثّله تنظيم داعش، إضافةً إلى الدعم المالي الذي يتلقّاه المحاربون الأفغان خاصةً وأهاليهم عند سقوط قتلى، إلى إنشاء مجموعة قتالية أظهرت مرونةً شديدةً في مواجهة الشدائد المستمرة على نحو متزايد؛ فقد قُتل في الأشهر الأخيرة العشرات -إن لم يكن المئات- من المقاتلين الإيرانيين من مختلف الرُّتب من الجنود والجنرالات، إضافةً إلى عددٍ لا يُستهان به من الأفغان واللبنانيين.

الصورة من أسوشيتد برس، باسم تلاوي.

وسجّلت حصيلة الموتى التي تكبّدها الجيش الإيراني أعلى نسبة له منذ اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية في ثمانينيات القرن الماضي. لكن ما خفّف من حدّة هذه الواقعة هو عدم وجود معارضة شعبية كبيرة على الحملة السورية؛ فقد ولّدت طبيعة تنظيم داعش المعادية للشيعة، مصحوبةً بمخاوف إيرانية بعد استيلاء التنظيم على الموصل في صيف عام ٢٠١٥م، دعماً دائماً ومستمراً لسليماني، الذي أصبحت النخبة السياسية الممزّقة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجُلّ الرأي العام، ينظران إليه -نتيجةً لذلك- بوصفه ثروةً وطنيةً، وأشاد به الوسط السياسي بأطيافه، ووصفه بأنه المسؤول الوحيد القادر على شنّ هجوم مضادّ نجح في وضع حدٍّ لتنظيم داعش منذ صيف عام ٢٠١٤م. وقد صرّحت مصادر في الحكومة العراقية بأن سليماني سافر إلى موسكو أكثر من مرة في صيف عام ٢٠١٥م للتباحث مع المسؤولين الروس في الشأن السوري، وهو الأمر الذي أدّى إلى استياء الولايات المتحدة الأمريكية -وساهم ذلك في تسريب أخبار تلك الزيارات لوسائل الإعلام الغربية- وغيرها من الدول من الزيارات المتعدّدة التي قام بها سليماني المُدرج على قائمة عقوبات الأمم المتحدة إلى موسكو. ولم يُؤدِّ النفي السريع من الطرفين الإيراني والروسي في أغسطس وديسمبر عام ٢٠١٥م إلى نفي هذا الوضع بشكل مقنع، خصوصاً بعد زعم وكالة (فارس نيوز)، وهي وسيلة إعلام مرتبطة بالحرس الثوري، سفر سليماني إلى موسكو للتشاور مع بوتين، وهو ما نفته صحيفة أخرى متّصلة بالحرس الثوري.

تمكّنت القدرات الإيرانية على الأرض في الأشهر الأخيرة

من تشكيل ميليشيا سورية مختارة تُسمَّى (قوة الدفاع الوطني)، تتألف من قوات علوية ومسيحية فقط، وهي بذلك تعكس الطوائف الأكثر ولاءً لنظام الأسد. أنشأ هذه القوة حسين همداني، وهو شخصية بارزة في الحرس الوطني نال أكبر شهرةٍ بين الضحايا عند مقتله في حادث مروري في أكتوبر عام ٢٠١٥م. ووفقاً لمصادر إعلامية مقرّبة من الحرس الثوري، فإن قوة الدفاع الوطني تضمّ في صفوفها حالياً مئة ألف جندي، وستصبح على الأرجح -حسب المخطّطات الإيرانية- وحداتٍ طائفيةً مُتقنةً إيرانية التصميم، تحقّق النجاح على أرض المعركة في لبنان والعراق. ولا تتدرج هذه العمليات تحت إطار القدرات التشغيلية الروسية، التي ركّزت جهودها الخاصة في البعد الجوي، وقامت بعدة غارات جوية ضد أهداف اختارها مشاركةً -في الأغلب- إستراتيجيون إيرانيون وروس، ويفسّر هذا العامل ارتفاع معدل الأهداف غير المرتبطة بتنظيم داعش، التي من غير المحتمل أن تكون روسيا قد رصدتها بمفردها؛ بسبب مشاركتها المتأخرة على المسرح العسكري السوري.

❖❖❖

مؤيدو التحالف مع روسيا ومنتقدوه في النخبة السياسية الإيرانية

يبدو أن العلاقات مع روسيا كانت حكراً على قلّة من كبار الشخصيات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل متزايد؛ فلم يترك لقاء بوتين مع خامنئي أيّ شكّ حول الدور الشخصي للقائد الأعلى في العلاقات مع موسكو، ويبدو أنه يتلقّى المشورة من وزيري خارجية سابقين طالما أعربا عن رغبةٍ في علاقة صريحة وقريبة من روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، هما: علي أكبر ولايتي، وكمال خرازي. ومن كبار الشخصيات الأخرى المحورية في هذا السياق: قاسم سليماني، الذي عُرف -كما أسلفنا- بإقناعه المسؤولين الروس بتكثيف مشاركتهم في سوريا، ومهدي صانعي الذي يشغل منصب سفير إيران في موسكو منذ عام ٢٠١٤م؛ فعلى الرغم من سنّه الصغير نسبياً (٤٦ عاماً) إلا أنه يمثّل جيلاً جديداً من (الأيادي الروسية) داخل المؤسسة الإيرانية، وشارك بشكل مكثّف منذ عام ١٩٩٧م في الأمور المتعلّقة بروسيا، وأمضى أربع سنوات في إجراء دراسات عليا نال بعدها درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من الأكاديمية الروسية للعلوم عام ٢٠٠١م، وأتقن اللغة الروسية. وعلى الرغم من عدم تدرّج صانعي مهنياً في وزارة الخارجية، وترسّخ نشاطه السياسي في عضويته دورتين في البرلمان الإيراني، مثّل فيهما بلدته نهاوند، وهي بلدة متواضعة في الجنوب الغربي من إيران، إلا أنه كان ركناً في قائمة العلاقات بين البلدين. ويمثّل صانعي حالةً فريدةً -إن لم تكن نادرةً- لسفير عُيِّن في دولة كبرى وسبر أغوارها، وعاش فيها قبل بداية عمله؛ فمثل هذه الظروف نادرة الحدوث مع سفراء لعواصم مثل: برلين، وباريس، ولندن. وكانت لصانعي مؤخراً عدة مشاركات بخصوص الشؤون الإيرانية- الروسية، وصرّح بأن طهران وموسكو توصّلتا في الأشهر الأخيرة إلى «تقسيم عادل للعمل» في سوريا.

ومع ذلك تخضع حميمية العلاقات بين طهران وموسكو لكثير من التقلّبات بسبب عوامل خارجية، من أبرزها انتقاد عدد من رجال الدولة البارزين أكثر القضايا الشائكة على قائمة العلاقات بين الطرفين، وهي: استكمال بناء مفاعل بوشهر النووي الذي طال انتظاره، وعدم تسليم أنظمة صواريخ S-300. أما القضية الأولى، فكانت نقطة خلاف منذ عام ١٩٩٤م عندما وقّعت إيران على مضضٍ اتفاقاً مع إدارة الرئيس يلتسين في الكريملين عُيِّنت فيها الوكالة الذرية الروسية مسؤولةً عن استكمال الأعمال في محطة بوشهر النووية، وتلت الاتفاق محاولات لإقناع دول غربية؛ مثل: ألمانيا التي بدأت المشروع في سبعينيات القرن الماضي،

وإسبانيا، ودول من أمريكا اللاتينية كالأرجنتين، تولّي المهمة، إلا أن هذه المحاولات أخفقت بسبب الاعتراضات الأمريكية.

وبعد القيام بمسح ميداني لاحظ الروس أن استكمال مشروع سيمنز التابع لألمانيا الغربية غير مجدٍ؛ بسبب النماذج الهندسية المختلفة التي يستخدمها المقاولون الجدد. وبسبب حذر الإيرانيين من هدم الأساسات التي بناها الألمان أصرّت الجهات الإيرانية على استكمال المشروع بناءً على التصميم القائم، وهو قرار أدّى عدة مرات إلى تأخير استكمال محطة بوشهر، التي لم تعمل بطاقتها القصوى بعدُ. وأدّى هذا التأخير المتكرّر، الذي همّش الدور الروسي في المشروع، إلى توجيه الأوساط السياسية الإيرانية اتّهامات مضادة تفيد بأن ذلك يرجع إلى ظروف سياسية وليست تقنيةً. وتمّ تأكيد أهمية تلك العوامل في قضية أنظمة صواريخ S-300، التي تمّ التوقيع على اتفاق مبدئي عليها بين طهران وموسكو عام ٢٠٠٧م، وهي صفقة تقدّر بمليار دولار أمريكي. وبعد عدة سنوات من التأخير قد تعكس أسباباً سياسيةً بحتةً ترجع إلى سمعة إدارة أحمدي نجاد غير المقبولة، وبعد لجوء إيران إلى المحكمة الدولية للمطالبة بتعويضات مالية نتيجة قرار رسمي أصدره ديميتري ميدفيديف -رئيس وزراء روسيا آنذاك- بإلغاء الشحنة عام ٢٠١٠م، يبدو أن الطرفين استطاعا في نهاية المطاف السير قدماً نحو صفقةٍ جديدةٍ أكثر إرهاقاً على أساس الحصول على جيل جديد من الصواريخ؛ بسبب الإلغاء التدريجي لنظم صورايخ S-300 التي كانت مخصّصةً لإيران في الأساس. وكانت هذه المفاوضات تجري تحت غطاء من السّرّية، ولم يكشف أيّ من الطرفين أيّ تفاصيل عن الخطة سوى أنها الآن في مرحلة التنفيذ.

كان الإطلاق الأخير لصواريخ كروز الروسية نحو أهداف في سوريا من منطقة بحر قزوين آخر نقطة احتكاك بين الجانبين، وعلى الرغم من عدم توجيه معارضة صريحة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أنها سبّبت ارتباكاً كبيراً داخل أوساط النخبة السياسية الإيرانية، خصوصاً بعد النفي القوي والسريع لمزاعم أمريكية بسقوط أربعة صواريخ في الأراضي الإيرانية.

ويخشى المراقبون الإيرانيون خاصةً من أن يؤدي السماح باستخدام المجال الجوي الإيراني، ومحاولة إقناع حكومة بغداد بالموافقة على استخدام الروس مجالهم الجوي، إلى نتائج عكسية داخل الرأي العام العربي، وهو أحد العوامل المتعددة التي حَدَت بالعميد بحري سياري -قائد القوات البحرية الإيرانية- إلى إنكاره بشكل قاطع شائعات استخدام الروس قاذفات الصواريخ في المياه الإقليمية الإيرانية في بحر قزوين لإطلاق صواريخهم. وخاض سياري سهواً في نقطة خلاف رئيسة بين الطرفين عندما علّق على تحكّم إيران في ٢٠٪ من المياه الإقليمية في بحر قزوين، وهي نسبة حاولت إيران زيادتها من دون جدوى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عندما أدّى ظهور دول ساحلية؛ مثل: أذربيجان، وكازاخستان، إلى عقد عدة اجتماعات قمة لمناقشة الترتيبات الجديدة بخصوص الحدود البحرية في بحر قزوين، لكنها أدّت إلى نتائج غير حاسمة، ونادراً ما تلاقت إيران وروسيا على حلّ مشترك بشأن هذه القضية.

وفي أعقاب إطلاق الصواريخ الروسية من بحر قزوين حثّ العميد بحري علائي -القائد السابق للوحدة البحرية في الحرس الثوري- الحكومة الإيرانية بشكل صريح على الضغط من أجل وقف إطلاق الصواريخ كليةً، معلّلاً ذلك بأن مثل هذا الإجراء من شأنه تأمين المجال الجوي الإيراني المخصّص للطيران المدني؛ إذ يوفّر هذا القطاع للدولة الإيرانية مصدراً مهماً للدخل؛ لأن عدداً كبيراً من شركات الطيران الدولية الكبرى لجأت إلى التحليق فوق إيران في أعقاب انعدام الأمن في الممرات الجوية للدول المجاورة مثل العراق، ومناطق الحرب الأبعد من ذلك مثل أوكرانيا، التي حلّت محلّها إيران في الرحلات الطويلة بين أوروبا وجنوب شرق آسيا، وأدّى الضغط الإيراني المكثّف في هذا الصدد إلى مضاعفة الرحلات الدولية التي تمرّ عبر إيران في السنوات الثلاث الأخيرة. وكان حديث علائي هذا بعدما قرّرت خطوط جوية، مقرّها في هونج كونج، تجاوز إيران في خطوط سير رحلاتها الحالية، وهو قرار ربما تكبّدت إيران على إثره خسائر تقدّر بالملايين. وساعدت هذه الظروف -على الأرجح- على وقف إطلاق الصواريخ الروسية من بحر قزوين، ولو بشكل مؤقت، واستخدام وسائل أخرى، مثل الغواصات المتمركزة في البحر الأبيض المتوسط للهدف ذاته.

السيناريو الحالي:
روسيا وإيران وقرار الأمم المتحدة

تُعطي موافقة روسيا الأخيرة على قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢٥٤) بعض المؤشرات على استعدادها النظر بشكل جادّ في مسألة إزاحة بشار الأسد من على رأس الدولة السورية؛ فعلى الرغم من عدم ذكر هذا الموضوع داخل القرار بشكل صريح إلا أن العملية الموضّحة في القرار تعطي مصداقيةً لذلك، وهو ما يدعو في نهاية المطاف إلى انتخابات مفتوحة تستطيع جميع القوى السياسية المشاركة فيها، ومع ذلك توجد عدة سيناريوهات تُمكّن التحالف الروسي– الإيراني من تحقيق خيار تمديد حكم الأسد إلى أجل غير مسمًّى. إن حوار روسيا مع الغرب، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، يرتكز على هدف واشنطن ضمان تدمير تنظيم داعش، وهو هدف يمكّن إيران من إعادة البحث عن بدائل ممكنة للأسد على المديين: المتوسط، والبعيد؛ فطهران وموسكو تراهنان على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل جزئي بأنهما صاحبا المصلحة الرئيسان في سوريا، وأن مصالحهما يجب أن تُحترم في حقبة ما بعد الأسد. وتشكّل حميمية العلاقات بين روحاني وبوتين وهولاند عاملاً أساسياً في هذه العملية؛ بسبب دور فرنسا القيادي في جبهة محاربة تنظيم داعش على إثر هجمات باريس. وسيعتمد معظم موقف إيران وروسيا على الأولويات التي يعطيها الجانب الغربي، وقدرته على إقناع المملكة العربية السعودية، وتركيا، والدول الأخرى المعادية للأسد، باحتواء عدائها الصريح لطهران وموسكو، والضمانات التي تؤكّد أن

نفوذ طهران وموسكو في بلاد الشام، الذي دام عقوداً، لن يتوقّف فجأةً من أجل إسقاط نظام البعث في دمشق؛ فعندها فقط ستوافق موسكو على المشاركة بشكل بنّاء في العملية الانتقالية التي طالب بها قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢٥٤).

❖❖❖

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com